

هـل يمكـن أن يتفكك الاتحـاد الأوروبي "فعلاً"؟

د. سيبي فيرهاين

أستاذ مساعد برنامج الماجستير في الدبلوماسية- الجامعة الأمريكية في الإمارات

> "إن مغـادرة الاتحـاد الأوروبي مثل السجّان الذي ترك بـاب السـجن مفتوحاً فاسـتطاع النـاس رؤيـة الأرض التي تنعم بضوء الشمس وراء السور". مزحة لمحافظ لندن بوريس جونسـون

إذا كانـت هـذه إحـدى الـرؤى المتفائلـة مـن فكـرة مغـادرة بريطانيـا الاتحـاد الأوروبي، فـإن لرئيـس الـوزراء ديفيـد كامـيرون موقفـاً معارضـاً لزميلـه في حـزب المحافظـين، حيـث حـذر الشـعب البريطـاني مـن أن "البديـل لـن يكـون بالـضرورة أرض اللـبن والعسـل". وسـوف يحـدد اقـتراع البريطانيـين في 23 يونيـو القـادم الخـروج مـن الاتحـاد الأوروبي أم البقـاء فيـه، وسـوف يكـون السـؤال إذن، هـل سـيقود الخـروج إلى مسـتقبل أكـثر إشراقـاً؟ أم أنـه سـيكون القـرار الأسـوأ الـذي يمكـن أن تتخـذه بريطانيـا في تاريخهـا؟.

إذا كانـت نتيجـة الاسـتفتاء لصالـح الانسـحاب مـن الاتحـاد، فسـوف تبـدأ سلسـلة مفاوضـات معقـدة بـين الطرفـين بشـأن ترتيبـات الانسـحاب. ونظـراً لأن الخطـة الأصليـة للاتحـاد كانـت مصممـة مـن أجـل توحيـد الـدول الأعضـاء في اتحـاد متـين طويـل الأجـل، وبالتـالي فـإن هيـكل الاتحـاد يجعـل الخـروج منـه مسـألة صعبـة ومعقـدة، بالإضافـة إلى وضـع مزيـد مـن الضغـوط عـلى عمليـة التكامـل الأوروبي، وأدت إلى التشـكيك في إمكانيـة بقائـه.

أولاً: تفكُّك الاتحاد أم تعزيز اندماجه؟

قبـل إعـادة انتخـاب كامـيرون لمنصـب رئيـس الـوزراء عـام 2015 وعـد بإجـراء اسـتفتاء شـعبي بشـأن عضويـة بريطانيـا في الاتحـاد، وأكـد أنـه سـيقود حملـة مـن أجـل خـروج بريطانيـا، إذا لم يحصـل عـلى تنـازلات كافيـة خـلال المفاوضـات. وفي فبرايـر 2016 توصـل كامـيرون إلى اتفاقيـة مـع الاتحـاد الأوروبي تعـزز المكانـة الخاصـة لبريطانيـا.

ومـن المهـم ملاحظـة أن بريطانيـا هـي أصـلاً الدولـة التـي تتمتـع بأكـبر قـدر مـن المرونـة وعـدم التقيـد بمعاهـدات الاتحـاد وسياسـاته، فهـي ليسـت عضـواً في العملـة الموحـدة (اليـورو)، وليسـت عضـواً في منطقـة الشـينجين (تأشـيرة واحـدة تشـمل جميـع تلـك الـدول)، ولم توقـع عـلى ميثـاق الحقـوق الأساسـية للاتحـاد الأوروبي. وإضافـة إلى ذلـك، فـإن المملكـة المتحـدة تتلقـى تخفيضـاً في الحصة السـنوية المطلوبـة مـن الأعضـاء للمسـاهمة في ميزانيـة الاتحاد الأوروبي. وبعـد أن قـام كامـيرون بإعـادة التفـاوض مـع الاتحـاد فهنـاك مزايـا أخـرى يمكـن أن تُضـاف، بحيـث يتـم اسـتثناء بريطانيـا مـن بنـد "تمتـين روابط الاتحـاد" في المعاهـدات وإمكانيـة الحـد من مكاسـب العـمال المهاجريـن مـن الاتحـاد القادمـين إلى سـوق العمـل البريطانيـة. وهـذه الترتيبـات الجديـدة تهـدد واحـداً مـن المبـادئ الأساسـية للاتحـاد الأوروبي وهـو التضامـن بمعنـى أن المكاسـب والأعبـاء يتـم تقاسـمها بالتسـاوي بـين الـدول الأعضـاء.

لقـد تعـرض مبـدأ التضامـن الـذي يتبنـاه الاتحـاد الأوروبي إلى اختبـار شـديد الصعوبـة خـلال أزمـة منطقـة اليـورو، كـما تُظهـر أزمـة اللاجئـين الحاليـة أن التضامـن الأوروبي يتفـكك. فحكومـات دول أوروبـا الوسـطى (المجـر، وسـلوفاكيا، وبولنـدا، وجمهوريـة التشـيك والتـي تدعـو إلى مزيـد مـن الاندمـاج والتكامـل الأوروبي، في مجـالات القـدرات العسـكرية والاقتصـاد والطاقـة) تبنـت موقفـاً معارضـاً للسياسـة المشـتركة التـي يتبناهـا الاتحـاد بشـأن اللاجئـين، وتعـارض سياسـة البـاب المفتـوح المطبقـة حاليـاً. لقـد انضمـت هـذه الـدول إلى الاتحـاد الأوروبي منـذ 12 سـنة، ومنـذ ذلـك التاريـخ كانـت مسـتفيدة مـن ميزانيـة الاتحـاد الأوروبي. والـدول التـي كانـت تاريخيـاً مـن المسـاهمين الرئيسـيين في الميزانيـة، هـي ألمانيـا وفرنسـا وإيطاليـا وهولنـدا (إضافـة إلى بريطانيـا)، يمكـن أن تقـول إنـه حـان الوقـت لـكي تـدرك هـذه الـدول أن قـرارات السياسـة التـي تتخذهـا تـترك عواقـب وتداعيـات عـلى "جـرة العسـل" التـي تتلقاهـا مـن الاتحـاد الأوروبي. والطريقـة الرسـمية لتحقيـق ذلـك يمكـن أن تكـون عـبر تطبيـق معايـير إضافيـة لتوزيـع ميزانيـة الاتحـاد الأوروبي بنـاء عـلى عـدد اللاجئـين الذيـن يتـم قبولهـم مـن قبـل كل دولـة.



ولتوفير حل لأزمة اللاجئين، تم إبرام اتفاقية مع تركيا ويتوجب على الاتحاد بموجبها تقديم تنازلات كبيرة، إضافة إلى المساعدات المالية، و"إعادة تنشيط" مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد والسماح للمواطنين الأتراك بحريّة السفر من دون تأشيرة إلى منطقة الشينجين الأوروبية بحلول يونيو 2016.

ويبدو أن التشكيك في جدوى الاتحاد الأوروبي ليس محصوراً ببعض الدول، بل بات على كل دولة أن تتعامل مع إحباطات وخيبات أمل منه. ومع وصول الهجمات الإرهابية الأخيرة لتطول عدداً من الدول الأوروبية (كما حدث في باريس وبروكسيل)، فإن أحد الإنجازات الأكثر أهمية والجوهرية بالنسبة للاتحاد وهو حرية حركة الأشخاص وتنقلهم بين الدول، أصبح موضع تخوف وشكوك. لقد بدأ مواطنو الاتحاد الأوروبي بالتساؤل أيضاً والتوجس من سياسة الباب المفتوح بشأن استقبال اللاجئين، وأصبحت جميع الأحزاب السياسية المختلفة في كل أرجاء أوروبا حذرة في تبني مواقف مؤيدة للاتحاد الأوروبي في هذا المناخ المشحون بعدم الثقة.

ثانياً: بناء أوروبي حسب الطلب أم بصورة محددة؟

في عام 2000، أطلق الاتحاد الأوروبي شعار "الاتحاد والتضامن مع التنوع"، بقصد إبراز أهمية التكامل داخل الاتحاد الأوروبي، وفي إمكانية إثرائه من خلال التفاعل بين ثقافات متعددة ومختلفة. وكان على الاتحاد إيجاد حل لمعضلة صعوبة توسيع الاتحاد وتعميق جذوره مع وجود فوارق بين دوله، لذلك تم تبني مجموعة من الأدوات لتحقيق الاندماج والتكامل بين أنماط متباينة من دوله، وبذلك يمكن التكيف مع تعقيدات معينة لدى بعض الدول الأعضاء. لكن المعارضين لهذه الآلية يرون أنها ستقود إلى جعل الاتحاد أكثر تعقيداً ويقوّض التضامن بين الدول الأعضاء.

واعتبر المشككون في طريقة بناء أوروبا "حسب الطلب" وجدواها للاتحاد، أن أي اتحاد تستطيع كل دولة أن تنتقي وتختار المجالات الملائمة للتعاون يمكن أن تنجح عندما تكون المكاسب أكثر من الأعباء. ومع انقلاب المعادلة تظهر مخاوف من ظهور مطالبات عدد من الدول بعلاقات حسب الطلب، وقد تقود في النهاية إلى تفككه. ومن ثم يرى أنصار الاتحاد أن "آلية حسب الطلب" ستقود إلى التمسك بالجوانب الجوهرية خاصة التعاون الاقتصادي، والتخلي عن المجالات الاجتماعية والسياسية والنقدية. وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي سوف ينكمش ويعود إلى وضع "السوق المشتركة" بدلاً من تمتين "الاتحاد" حيث إن السوق المشتركة تلعب دوراً محورياً، فالسوق المشتركة هي المجال الوحيد الذي ترجح فيه المكاسب على الأعباء لجميع الدول.

ويمكن القول إنه بالنسبة لتلك الدول التي تُعتبر تقليدياً مؤيدة بقوة لكيان أوروبي فوق الحدود الوطنية ولاتزال تفضل التعاون، فإن إحياء مشروع بناء "أوروبا مصغّرة" يمكن أن يُنفذ في هذه الحالة. وهذه "الأوروبا المصغرة" يمكن أن تكون اتحاداً أوروبياً يمارس التعاون السياسي، ويضم عدداً محدوداً من الدول وفق معايير وضوابط مالية ونقدية صارمة، مع وجود عملة مشتركة يمكن الوثوق بها، من دون إعطاء هذه الدول حرية الاختيار وعدم الالتزام.

ويمكن أن يقود هذا إلى مشروع أوروبي ذي وجهين، الوجه الأول هو تعاون اقتصادي مع عدد كبير من الدول؛ والوجه الثاني يقوم على تعزيز التكامل بين مجموعة منتقاة من الدول. في الوجه الأخير، وبدلاً من بناء أوروبا "حسب الطلب" فإن الاتحاد الأوروبي سيبدأ في تقديم صيغ مختلفة، أولاها خدمة كاملة (اتحاد كامل)، وخدمات جزئية لمن لا يرغبون في تحمل كامل تبعات الاتحاد.

ثالثاً: هل يتفكك الاتحاد الأوروبي؟

إن توقع تفكك الاتحاد الأوروبي أمر سابق لأوانه؛ فالاتحاد تغلب في السابق وبصورة واقعية على العديد من الأزمات. فمع ظهور أزمة "الكرسي الشاغر" عام 1965، حيث لم تشارك فرنسا في اجتماعات مجلس السوق الأوروبية المشتركة طوال ستة أشهر، لأن الفرنسيين لم يوافقوا على تمويل السياسة الزراعية المشتركة. ومع ظهور أزمة "الدستور الموحد للاتحاد الأوروبي"، صوّتت فرنسا وهولندا ضد الدستور المقترح من خلال استفتاء شعبي عام 2005. وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من اجتياز هذه الأزمات بفضل بعض الركائز القوية. فالاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري عرفه العالم عبر التاريخ، والاتحاد الأوروبي له عملته الخاصة، ويتمتع مواطنوه بحرية التنقل داخل حدود الدول الأعضاء (مع أن هذا البند خاضع لحرية الاختيار وعدم الالتزام به).

وعلى الرغم من أن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد يمكن أن تشجع المزيد من الدول لأن تطلب مزيداً من النفوذ أو أنها ستسارع إلى الانسحاب قبل "انهيار البيت الأوروبي"، فإنه ينبغي الحذر من الأحكام السريعة. قبل سنة من الآن كان خروج بريطانيا يُدرس بصورة جادة، ولكن على الرغم من التهديدات لايزال الاتحاد متماسكاً وقائماً، ولم يعد موضوع الانسحاب مطروحاً بشكل واسع على شبكات التواصل ووسائل الإعلام كما كان سابقاً. إن عملية تكامل الاتحاد الأوروبي واندماجه دُفنت عدة مرات عبر التاريخ، ولكنها في كل مرة كانت تجد طريقة لإعادة إحياء نفسها. والبريطانيون على موعد مع التاريخ في 23 يونيو 2016، وهذا الموعد سيحدد طريقهم المستقبلي، وليس هذا فحسب، بل سيحدد طريق المجتمع الدولي في العقود القليلة القادمة.